

ميثاق المجلس العالمي للمآثر والمواقع (أيكوموس)  
مبادئ تحليل بنيات التراث المعماري  
والحفاظ عليها وترميمها  
(2003)

صادق عليها الجمع العام الرابع عشر لأيكوموس المنعقد بفكتوريا فالس، زيمبابوي، أكتوبر 2003

المبادئ  
الغرض من هذه الوثيقة

تواجه إنشاءات (بنيات) التراث المعماري، بحكم طبيعتها وتاريخها (مواد البناء وتركيبها)، عددا من التحديات في التشخيص والترميم التي تحد من تطبيق الأنظمة القانونية الحديثة ومعايير البناء. إن هناك رغبة في إيجاد توصيات أولا لضمان طرق عقلانية للتحليل والإصلاح التي تتلاءم مع كل بيئة ثقافية. وتهدف هذه التوصيات إفادة جميع المعنيين بمشاكل الحفاظ والترميم، علما أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تحل محل المعرفة الخاصة المكتسبة من النصوص الثقافية والعلمية. تتكون التوصيات المعروضة في الوثيقة الكاملة من شقين اثنين: المبادئ، حيث يتم عرض المفاهيم الأساسية الخاصة بالحفاظ؛ والمبادئ التوجيهية، حيث تناقش القواعد والمنهجية التي ينبغي أن تتبع من طرف. تنفرد المبادئ بكونها ذات صفة معتمدة / مصادق عليها من طرف وثيقة الأيكوموس.

المبادئ التوجيهية متوفرة باللغة الإنجليزية في وثيقة منفصلة.

المبادئ

1 المعايير العامة

- 1.1 يتطلب الحفاظ على التراث المعماري وتقويته وترميمه مقارنة متعددة الاختصاصات.
- 2.1 لا يمكن أن تتركز قيمة وأصالة التراث المعماري على معايير محددة نظرا لما يتطلبه احترام جميع الثقافات وكذلك اعتبار تراثها المادي ضمن الإنتماء لبيئتها الثقافية.
- 3.1 لا تكمن قيمة التراث المعماري في مظهره فقط، بل تتجلى أيضا في تمامية جميع مكوناته كإنتاج فريد لتقنية بناء خاصة بزمانه؛ وعليه الاحتفاظ على واجهات البنايات مع إزالة بنياتها الداخلية لا يتناسب مع معايير الحفاظ.
- 4.1 ينبغي الأخذ بعين الاعتبار كل متطلبات الحفاظ وشروط السلامة عند اقتراح أي تغيير في الوظيفة أو الاستعمال.
- 5.1 إن عملية ترميم الإنشائي في التراث المعماري ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق هدف ألا وهو المبني في شموليته.
- 6.1 تتطلب الإنشاءات (البنيات) التراثية، نظرا لخصوصية تاريخها المعقد، تنظيم دراسات ومقترحات حسب خطوات دقيقة كما هو الأمر في الطب: سوابق المريض والتشخيص والعلاج والمراقبة. هذه الخطوات يقابلها على التوالي البحث على جميع المعطيات والمعلومات قصد إبراز أسباب الاختلالات والتدهور، وكذا تحديد اختيار التدابير العلاجية مع مراقبة فاعلية التدخلات. ولضمان نجاعة التكلفة المالية وتقليص التأثير على التراث المعماري باستعمال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية، من الضروري عادة أن تكرر الدراسة هذه المراحل بشكل تسلسلي ومندمج.
- 7.1 لا يجب إجراء أي عمل دون تقييم مسبق للتأثيرات السلبية والإيجابية على التراث المعماري باستثناء الحالات التي تتطلب تدابير حمائية ضرورية وعاجلة لتفادي انهيار وشيك للإنشاءات والهياكل (على سبيل المثال بعد أضرار الزلزال)؛ وكلما أمكن، لا يجب أن يكون لهذه التدابير العاجلة أثر غير رجعي على البنية الأصلية.

## 2 البحث والتشخيص

- 1.2 يتم عادة تكوين فريق متعدد الاختصاصات تبعاً لنوع وحجم الإشكال يعمل منذ المرحلة الأولى من الدراسة كما هو الشأن بالنسبة للمسح الأولي للموقع وكذا مرحلة تحضير برنامج البحث الاستقصائي.
- 2.2 يمكن دراسة المعطيات والمعلومات في المرحلة الأولى بطريقة تقريبية حتى يتم وضع برنامج عمل أكثر شمولية يتناسب مع المشاكل الحقيقية للإنشاءات (للبنيات).
- 3.2 من المطلوب فهم كامل للخصائص الهيكلية والمادية المتعلقة بمزاولة عملية الحفاظ. لذا من الأساسي معرفة التصميم الأصلي للبنية وفي مراحلها السابقة والتقنيات التي استعملت في البناء والتغييرات التي حصلت وأثارها و الظواهر التي حدثت، وأخيراً الحالة الراهنة للبنية.
- 4.2 قد تطرح المواقع الأثرية مشاكل خاصة لأنها تتطلب تدخلات من أجل تثبيت الإنشاءات (البنيات) خلال مراحل الحفريات حينما تكون المعرفة غير كاملة. الحلول الإنشائية لبنانية تم اكتشافها قد تختلف تماماً عن بنية معرضة سابقاً؛ فالحلول الإنشائية العاجلة لثبوت الموقع إبان عمليات التنقيب لا ينبغي أن تؤثر على الشكل الكلي للبنية ووظيفتها.
- 5.2 يركز التشخيص على مقارنة تاريخية نوعية وكمية. فالنهج النوعي مبني أساساً على الملاحظة المباشرة للاختلافات والأضرار الهيكلية والتدهور في المواد، كما يركز كذلك على دراسات تاريخية وأثرية؛ أما النهج الكمي فهو يهتم بشكل أساسي على اختيارات مادية وبنوية ورصد وتتبع المعطيات وتحليل الإنشاءات (البنيات).
- 6.2 قبل اتخاذ أي قرار بشأن التدخل في البنيات، من الضروري أولاً تحديد أسباب الضرر والتدهور ثم تقييم مستوى سلامة البنية.
- 7.2 إن تقييم مستوى السلامة، الخطوة الأخيرة في عملية التشخيص، حيث يتم تحديد الحاجة لاتخاذ مقاييس العلاج، يستوجب التوفيق بين التحاليل النوعية والكمية عبر الملاحظة المباشرة والأبحاث التاريخية والتحليل الإنشائي؛ وعند الحاجة نتائج التجارب والاختبارات.
- 8.2 في غالب الأحيان، يتطلب تطبيق نفس مستويات السلامة المعمول بها في تصميم المباني والمنشآت الجديدة مقاييس مفرطة بل ومستحيلة. في هذه الحالات يمكن لتحليل محددة واعتبارات مناسبة أن تبرر مختلف مقاربات السلامة.
- 9.2 لا بد أن تدون في تقرير تفسيري واضح جميع الجوانب المتعلقة بالمعلومات والمعطيات المحصلة، بما في ذلك التشخيص وتقييم السلامة، واقتراحات التدخل.

## 3 التدابير العلاجية والمراقبة

- 1.3 ينبغي للعلاج أن ينطلق من الأسباب الجذرية للاختلافات بدلاً منها عن الأعراض السطحية.
- 2.3 إن أفضل علاج هو الصيانة الوقائية.
- 3.3 يجب أن يشكل تقييم مستوى السلامة وفهم قيمة وأهمية الإنشاء (البنية) أساساً لتحديد مقاييس الحفاظ والتقوية.
- 4.3 لا يمكن القيام بأي تدخل دون تبيان طابعه الضروري.
- 5.3 يجب أن تكون التدخلات متناسبة مع أهداف السلامة المحددة وعندئذ يتم ضمان السلامة والديمومة بأقل ضرر على قيم التراث.
- 6.3 ينبغي تصميم مشروع التدخل على معرفة واضحة لأسباب الاختلافات والتدهور وتلك التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل الإنشاء (البنية) بعد التدخل لأن التصميم مرتبط بها.
- 7.3 يرتبط الاختيار ما بين التقنيات "الأصلية" والتقنيات "المبتدعة" بكل حالة على حدة، ويستوجب إعطاء الأفضلية لتلك التي هي أكثر توافقاً مع القيمة التراثية والتي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السلامة والديمومة.
- 8.3 قد تؤدي صعوبة تقييم المستويات الحقيقية للسلامة والنتائج الإيجابية للتدخل في بعض الأحيان إلى طرح "منهج الملاحظة" أي مقارنة تدريجية تنطلق أساساً من أقل مستويات التدخل مع العلم المسبق لسلسلة التدابير التكميلية أو التصحيحية.
- 9.3 يجب كلما كان ذلك ممكناً، أن تكون التدابير المختارة قابلة للرجوع عنها حتى يتسنى عند إزالتها أو استبدالها اتخاذ الإجراءات الملائمة. أما إذا كانت التدابير غير قابلة للرجوع عنها فمن الضروري جداً التأكد من عدم إعاقته مقاييس إضافية أخرى.
- 10.3 من الضروري معرفة خصوصيات مواد الترميم بكيفية دقيقة وخاصة منها المواد الجديدة ومدى توافقها مع المواد الأصلية لتجنب التأثيرات الجانبية غير المرغوب فيها.
- 11.3 لا ينبغي إتلاف الخصائص المميزة للإنشاءات (للبنيات) ومحيطها، سواء في حالاتها الأصلية أو السابقة.
- 12.3 يستوجب قدر الإمكان إثر كل عملية تدخل احترام النصوص الأصلية للإنشاء (للبنية) وكذا تقنياته وقيمه التاريخية في حالاتها الأصلية أو السابقة كما يجب ترك أدلة يمكن التعرف عليها في المستقبل.
- 13.3 يجب أن تكون أية عملية تدخل منبثقة عن مشروع متكامل ومندمج يشمل مختلف العناصر المعمارية والإنشائية والوظيفية.

- 14.3 يجب اجتناب إزالة أو تشويه أو إضرار العناصر التاريخية كل ما كان ذلك ممكنا والحرص على الخصوصيات المعمارية المتميزة.
- 15.3 من الأفضل إصلاح الإنشاءات (البنيات) المتدهورة قدر الإمكان عوض استبدالها.
- 16.3 يجب الاحتفاظ بالعيوب و التغييرات التي أصبحت جزءا من تاريخ الإنشاءات (البنيات) ما دامت لا تمس بشروط السلامة.
- 17.3 تعتبر عمليات التفكيك وإعادة البناء استثنائية ونتيجة عن طبيعة المواد وهيكل البناية في حالة تعذر عملية الحفاظ بوسائل أخرى أو المضررة منها.
- 18.3 يجب أن تبين العمليات المتعلقة بالسلامة بشكل واضح أهدافها ووظائفها دون إحداث أي ضرر بالقيمة التراثية للبناية.
- 19.3 يرفق كل مشروع تدخل ببرنامج للمراقبة يرافق قدر الإمكان الأشغال خلال مراحل إنجازها.
- 20.3 تمنع جميع التدخلات التي لا يمكن أن تخضع للمراقبة أثناء التنفيذ.
- 21.3 يجب القيام بإجراءات المراقبة والتتبع أثناء وبعد التدخل لضمان فعالية النتائج.
- 22.3 توثق جميع عمليات المراقبة والتتبع والحفاظ عليها كجزء من تاريخ البناية.